

الوثيقة الختامية الناتجة عن القمة العالمية للشئات أجندة عمل مستقبلية لإشراك الشئات العالمي (إعلان دبلن)

من خلال اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM)، أعطت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الأولوية لإشراك الشئات العالمي في التنمية في دول المنشأ والعبور والإقامة من خلال الهدف 19 والذي يلزم جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات والجهات الفاعلة في التنمية والمجتمع المدني، بتهيئة الظروف المؤاتية لمساهمة المهاجرين والشئات في التنمية المستدامة بشكل كامل. ويتطلب تحقيق رؤية السياسة التنموية هذه إطارًا سياسيًا عالميًا للعمل المستقبلي في إشراك الشئات. وسيشكل المنتدى الدولي الأول لمراجعة الهجرة (IMRF) فرصة للتفكير في نتائج هذه القمة والالتزام بالانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

يُعدّ عقد القمة العالمية للشئات (GDS) عملية يمكن من خلالها تحويل الهدف 19 من الميثاق العالمي للهجرة من طموح إلى واقع. وفيما تنهض دول العالم بوتيرة مختلفة من جائحة كوفيد-19، تُعدّ القمة العالمية للشئات بمثابة تأكيد على الالتزام والتعاون العالميين للنهوض بالهدف 19 من الميثاق العالمي للهجرة - "تهيئة الظروف المؤاتية لمساهمة المهاجرين والشئات في التنمية المستدامة بشكل كامل وفي جميع البلدان" - وأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. يأتي هذا الالتزام في وقت تُتاح فيه الفرصة لإشراك الشئات والمجتمعات عبر الوطنية، بما في ذلك شباب الشئات، كشركاء في كل من الاستجابة الإنسانية والتنمية، لحشد مجموعة متنوعة من رؤوس أموال الشئات - الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية - لصالح المجتمعات في دول المنشأ والمقصد ولحماية المهاجرين وإنقاذ الأرواح.

وتتمثل رؤية الوثيقة الختامية هذه في إضفاء الطابع المؤسسي على رؤوس أموال الشئات هذه وتشغيلها عبر السياسات والبرامج والشراكات في إطار عمل متماسك ومتسق. وتُعدّ المجتمعات عبر الوطنية المنخرطة والممكنة شرطًا مسبقًا أساسيًا على مستوى العالم لتحقيق مجتمع متكامل يسوده الإنصاف والازدهار للجميع.

بالتالي، فنحن نؤكد دعمنا لوضع أجندة عمل مستقبلية لإشراك الشئات العالمي، متجذرةً في الهدف 19 من الميثاق العالمي للهجرة و متمحورة حول النوايا التالية، والتي ستساهم أيضًا في تحقيق أهداف الميثاق العالمي للهجرة الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الأهداف 8 و14 و15 و16 و17 و18 و20:

- تكمياً للمنتديات والمبادرات القائمة، تسهّل أجندة العمل هذه عملية إطلاق تحالف عالمي لوضع سياسات الشئات (GDPAL) والذي سيوفر نظامًا بيئيًا شاملاً للتعاون عبر الحكومات والشركاء الأكاديميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لإعطاء الأولوية لوضع سياسات وإجراءات إشراك الشئات في دول المنشأ والمقصد. سيؤدي ذلك إلى الاعتراف بمشاركة الشئات وتضمينهم في أجندات السياسة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بجميع أشكال التنمية.
- تعزيز الظروف على المستويين الوطني والدولي لضمان التمكين الاقتصادي والمالي للمهاجرين والمجتمعات عبر الوطنية وإشراكهم من خلال نهج قائم على الحكومة بأكملها وعلى المجتمع بأكمله وكذلك من خلال التعاون مع السلطات العامة العاملة في المالية والتنمية والبنوك المركزية وغرف التجارة والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) وبنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشئات في تطوير السياسات، بما في ذلك استراتيجيات التنمية وخطط المساعدة الإنسانية، ودمج الشئات في تقييمات الاحتياجات على مستوى الدولة، وخطط التكامل واستراتيجيات إعادة الإدماج المستدامة.
- باتباع مبدأ "اعرف شئاتك"، تحسين طريقة جمعنا للأدلة والبيانات حول الشئات ومساهماتهم في المجتمعات، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر البيانات الضخمة الأخرى، والمساهمة في إنشاء سرد أكثر توازنًا بشأن الهجرة.

- الاعتراف بمجتمعات الشتات كشركاء في مواجهة أبرز التحديات والأزمات المجتمعية والإنسانية وكذلك في الحد من الضعف المحتمل الذي قد ينجم عن حالات محددة، بما في ذلك الجائحة والصراع وتغير المناخ والأسباب البيئية والطبيعية الأخرى ذات الصلة أو الأزمات الأخرى.
 - إشراك الشتات وإعطائهم دور رئيسي في عملية التواصل مع عائلات المهاجرين المفقودين، مساهمين بالتالي في النهوض بالهدف 8 من الميثاق العالمي للهجرة.
 - إتاحة الموارد اللازمة لتعزيز قدرات قادة ومنظمات الشتات، بما في ذلك من خلال التدريب وبرامج التبادل التعليمي والدعم التقني والمالي، ووضع مبادئ توجيهية مخصصة تؤدي إلى الاعتراف الرسمي وإضفاء الطابع المؤسسي.
 - تعزيز التشبيك بين المغتربين وتقديم حلول رقمية مستدامة ومصممة خصيصًا، بما في ذلك من خلال الاستفادة من منصة idiaspora.org كأداة مركزية لتشجيع التشبيك والتعلم من الأقران بين منظمات الشتات والمجتمعات عبر الوطنية، وكذلك كمستودع للممارسات في مجال المشاركة الفعالة للشتات في مجالات الهجرة ذات الصلة، مثل تغير المناخ والبيئة والسلام والأمن ومكافحة الاتجار ومكافحة التهريب وغيرها.
 - تطوير مناهج شاملة وتحويلية تهدف إلى تحفيز المشاركة النشطة للشتات لمراعاة خصوصيات المجموعات المختلفة، بما في ذلك العمر والجنس والدين واللغة والثقافة وغيرها، وتعزيز التنوع وعدم إغفال أحد.
 - النظر في إمكانية مشاركة منظمات الشتات وتمثيلها كجهات مراقبة لهيئات صنع القرار في مختلف المنصات والمنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المبادرات متعددة الأطراف ذات الصلة.
 - تعزيز حماية الحقوق وصونها، والوصول إلى الصحة والتعليم، وضمان الأمن والرفاهية للمهاجرين والشتات، بما في ذلك عن طريق مكافحة جميع أشكال التمييز، بما يشمل التمييز الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، من خلال التصدي للتحيز وكرهية الأجانب والعنصرية، ومن خلال تعزيز دور الخدمات القنصلية وقدراتها لدعم جالياتنا في الشتات ورعايتها، ولا سيما أعضائها الأكثر هشاشة بغض النظر عن حالة الهجرة، والاعتراف باحتياجاتهم وقدرتهم على المساهمة في التنمية.
- تمثل هذه الالتزامات إيماننا الراسخ بمشاركة مجتمعات الشتات كقوة طويلة الأجل قادرة على التأثير في جميع ركائز التنمية المستدامة، الاجتماعية منها والبشرية والاقتصادية والبيئية. ومن خلال بيان الدعم هذا، نحن نفهم أن أي أجندة عمل مستقبلية لإشراك الشتات العالمي ستبرز كمنشئ للقواسم المشتركة عبر الاقتصادات والسياسة والمجتمعات من خلال دور الشتات في الدبلوماسية والتنمية.
- ونحن ندرك كذلك أننا لا نستطيع تطوير هذه الأجندة بمفردنا. بالتالي، تشتمل هذه الوثيقة الختامية أيضًا على التزام مُعلن بضمان اتباع نهج حوكمة شامل لتنفيذ أجندة العمل المستقبلية لإشراك الشتات العالمي هذه. وستشمل هذه العملية ما يلي:
- الالتزام بإعطاء الأولوية لهُجج أصحاب المصلحة المتعددين ومبادراتهم وكذلك النهج القائمة على الحكومة بأكملها وعلى المجتمع بأكمله لتعزيز التصاميم الإجرائية والعملية الموضوعية لتنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه.
 - الالتزام بأعمال المراقبة والتقييم والتعلم للمساعدة في تعزيز النتائج المباشرة للقمة العالمية للشتات من خلال هذه الوثيقة الختامية.
 - الالتزام بعقد القمة العالمية للشتات على فترات منتظمة، كل أربع سنوات، ومثاليًا قبل المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة، وذلك لإنشاء رابط أكثر رسميةً بعملية تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وإنشاء فرصة للتفكير في التقدم المُحرز ودعم تصميم التزامات جديدة من منظور الشتات، مع الاستفادة من منصات ومنظمات التنسيق الإقليمية والدولية.
- في الختام، نُعيد التأكيد على أنّ القمة العالمية للشتات ليست إلا بداية عملية طويلة الأجل ستمكّن نماذج السياسات والبرامج والشراكات المطلوبة للنهوض بأجندة عمل عالمية تعاونية لإشراك الشتات.